مقدمة الكتاب

لم يكن أحد يتصور قبل عشرين سنة أن يصل التطور الهائل في ثلاثة قطاعات: تكنولوجيا الحاسب، تقنية الاتصالات، البرمجة إلى ما هو عليه الآن، لقد أصبحت المعلومات تنشر على نطاق كبير وبسرعة هائلة لمعرفة واتخاذ القرارات في جميع المجالات..

نتيجة للتقدم الهائل في وسائل الاتصالات، انتشرت الإنترنت "**Internet**" في العالم، وأصبحنا نسمع مصطلحات مثل الإدارة الإلكترونية، والحكومة الإلكترونية، والنقود الإلكترونية، والتجارة الإلكترونية، وغير ذلك من المفاهيم الحديثة ذات العلاقة. ويبدو أن تحسين الأداء في القطاعين العام والخاص لن يتم دون الثورة الإلكترونية، حيث تمثل الإنترنت ذروة ما وصلت إليه ثورة المعلومات والاتصالات المعاصرة، وهي ترتبط بالمواطنين والقطاعين العام والخاص معاً. وهي بالتالي المرشح الأمثل لتصبح العنصر المّمكن للانتقال بالإدارة الحكومية إلى عصر جديد، إذ تسعى الحكومات إلى تحقيق نقلة نوعية بأن تصبح الحكومات الإلكترونية. ويجب على الحكومة بالتالي التحول من إدارة المواطنين إلى خدمتهم، وتقديم خدماتها بأسلوب يفوق القطاع الخاص، والتسهيل بدلاً من التسيير، وتمكين المواطنين من خدمة أنفسهم بدلاً من فرض شكل واحد من الخدمة عليهم، ...

الحكومة الإلكترونية تركز على بناء شبكة التعاملات، وهي تنقل المجتمع من الثورة الصناعية إلى ثورة الاتصالات، أي أن الحكومة الإلكترونية هي المرحلة الثالثة للحكومة التقليدية.

ويعد موضوع الحكومة الإلكترونية من أبرز التطبيقات الإدارية الحديثة التي ظهرت خلال السنوات القليلة الماضية، ويشكل حيزاً كبيراً في مستقبل الإدارة خلال السنوات القادمة، ولذلك أصبح هذا الموضوع حيوياً ويحظى بأهمية بالغة في مختلف دول العالم حيث يعد الموضوع من مكتسبات البشرية في الوقت الحاضر كون هذا الموضوع تصب فيه علوم مختلفة مكّنت الإنسان من تحقيق تطلعاته بل فتحت أمامه رؤى مستقبلية أرحب.

"إن نظام الحكومة الإلكترونية تتبلور أهمية دراسته فيما يصاحبه من تطوير في كافة النشاطات والإجراءات والمعاملات الحكومية وتبسيطها، ونقلها نوعياً من الأطر اليدوية أو التقنية النمطية الحالية إلى الأطر التقنية الإلكترونية المتقدمة، وذلك بالاستخدام الأمثل والاستغلال الجيد لأحدث عناصر التكنولوجيا ونظم شبكات

الاتصال والربط الإلكتروني الحديث، تحقيقاً للتميز والارتقاء بكفاءة العمل الإداري وارتفاع مستوى جودة الأداء الحكومي للخدمات".

ولذلك المطلوب من الدول العربية الوصول إلى صيغة مشتركة تجمع ما بين الحكومات التقليدية ومتطلبات الحكومة الإلكترونية. والعمل على نشر الوعي بين العاملين وجمهور المستهلكين والمتعاملين مع الحكومات. إن هذا التحدي سيحتاج إلى جهود كبيرة من كل الأطراف.

كما لا بدّ من العمل بقوة لنشر الوعي بتطبيق الخدمات الإلكترونية للوصول إلى نقلة على مستوى التطبيق للخدمات الإلكترونية، وأهمية الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص لتحقيق الهدف العام الرئيسي في الانتقال إلى أنظمة الحكومات الإلكترونية.

وفي نهاية القول فلا يكفي أن نعرف ما هي الحكومة الإلكترونية بل يجب أن نطبقها. علينا العمل بهذا الاتجاه لأن الميزة التنافسية اليوم ليست هبة الطبيعة، وليست بترولاً ومناجم إنما هي في الجماجم، إنها من صنع عقل الإنسان وقدراته.

وفي الختام.... أرجو من الله أن أكون قد وفقت في تقديم جهد متواضع متوخياً فيه الشمول، والحداثة، والتسلسل، والبساطة، والموضوعية، وهو محاولة لتوضيح مفهوم ومدلول الحكومة الإلكترونية، ومبرراتها، وأهدافها، ومراحلها، وإمكانية تطبيقها في الدول النامية وخاصة في الدول العربية، ومحتواها، ومتطلباتها، ومداخلها، واستراتيجياتها، مخاطرها، وأمنها، ودراسة أهم التجارب الرائدة في تطبيق مشروعات الحكومة الإلكترونية في الدول العربية والعالمية، ودور الحكومة الإلكترونية في التغلب على البيروقراطية.

والله وراء القصد

اللاذقية في ٢٧/أيلول/٢٠٠٨م.

المؤلف: مصطفى يوسف كافي